



### أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥-١٤ قسم ١٤ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٤ (مصلحة الميكانيكا والكهرباء) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتببات) اعتماد إضافي قدره ١٠,٥٠٠ جنيه (عشرة آلاف وخمسمائة جنيه) لمواجهة العجز في الباب المذكور.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثاني من ميزانية الفرع المذكور للسنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدرديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير الأشغال العمومية

أحمد عبده الشرباصى

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

### قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٦

بجواز معاملة الضباط من شهداء المعارك الحربية  
المعاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢  
بقانون المعاشات العسكرية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية  
والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٣١  
لسنة ١٩٥٣ الخاص بنظام التأمين والادخار

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

### قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥-١٩٥٦

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير

سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥-١٩٥٦ قسم ١٣ (وزارة العدل) فرع ١ (الديوان العام) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتببات) اعتماد إضافي قدره ١٣,٠٠٠ جنيه (ثلاثة عشر ألف جنيه) لمواجهة الأجر الإضافية لموظفى الإدارة العامة لتجاء عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ لغاية يونيه سنة ١٩٥٦

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيما يخصه ما

مدرديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير المالية والاقتصاد وزير العدل رئيس مجلس الوزراء

عبد المنعم القيسونى أحمد حسنى جمال عبد الناصر حسين

### قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير  
سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

## أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء معاملة الضباط من شهداء المعارك الحربية الخاضعين للأحكام الخاصة بصندوق الادخار المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية على أن تسدد المبالغ المستحقة لهم بصناديق الادخار إلى الخزنة العامة في مقابل احتياطي المعاش .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والحربية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ ما

مدرديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد  
عبد المنعم القيسونى

وزير الحربية

عبد الحكيم عامر لواء (ح.١)

## أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعمل درجات ضباط مصلحة السجون حسب فئات الدرجات الواردة بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام هيئة البوليس وذلك اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٥ .

وتؤخذ الفروق المترتبة على هذا التعديل من وفور الباب الأول من ميزانية المصلحة المذكورة .

مادة ٢ - على وزراء المالية والاقتصاد والداخلية والحربية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما

مدرديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير الداخلية  
زكريا محيى الدين بكجاشى (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد

وزير الحربية

عبد المنعم القيسونى  
عبد الحكيم عامر لواء (ح.١)

## قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٦

بإشياء أربع درجات في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية

١٩٥٥-١٩٥٦

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛  
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ؛  
وبناء على ما عرضه وزير الأوقاف ؛

## أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تنشأ في ميزانية وزارة الأوقاف (الإدارة العامة) للسنة المالية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ بالباب الأول " ماهيات وأجرومرتبات " بالقسم ١ "مصروفات الإدارة العامة" أربع درجات منسوبين قضائيين (١٨٠ - ٣٦٠ ج) .

ويؤخذ الاعتماد اللازم لذلك ومقداره ٢٤٠ ج من الوفر الموجود بنفس الباب .

مادة ٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون ما

مدرديوان الرئاسة في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير الأوقاف  
أحمد حسن الباقورى

رئيس مجلس الوزراء  
جمال عبد الناصر حسين

## قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٦

بتعديل درجات ضباط مصلحة السجون

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير  
سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
لطات، رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها  
والقوانين المتعلقة له ؛

وعلى لائحة السجون ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٥ بتوحيد معاملة ضباط السجون ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛